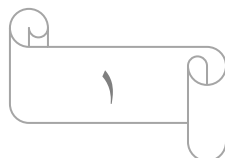


المقدمة

تعتبر الرقابة الداخلية من أنظمة الضرورية والمهمة والمهمة لأستمرار المنظمات في اعمالها لتحقيق الاهداف المرسومه .

وتعتبر الرقابة الداخلية من الوسائل المتبعة للحفاظ على موجودات المنظمة والسيطرة على الانشطة المختلفة من ناحية ومن ناحية اخرى ان الرقابة الخارجية تعتمد اعتماداً كلياً على نظام الرقابة الداخلية ، وبما ان الرقابة الخارجية توجهت نحو اسلوب العينات في اجراءات الرقابة بحيث تعتمد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فكلما كان نظام الرقابة الخارجية وبالعكس فضلا عن حاجة ادارة المنظمة الى المعلومات الضرورية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وحاجة جهات خارجية اخرى الى معلومات لأنجاز اعمالها كالضريبة والتسجيل العقاري وغيرها ...

والله ولي التوفيق



منهجية البحث

المشكلة

تكمن مشكلة البحث في عدم اهتمام وحدات القطاع الحكومي في بأنظمة الرقابة الداخلية وبالتالي عدم ، تطور هذه الانظمة مما يؤثر سلباً على اداء تلك القطاعات وبالتالي فقدان ثقة العملاء ..

الهدف

يهدف البحث الى تقييم انظمة الرقابة الداخلية في وحدات القطاع الحكومي للوقوف على بعض المشاكل ووجود الحلول بها .

الفرضية

مفهومها بأنها فرضيات تابعة عن كيفية التحقق من الدور الفاعل للرقابه الداخلية في الحد من الفساد .. الداخلية ذات المساس بموضوع البحث

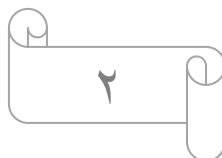
العينة

المصرف الزراعي فرع الهاشمية

طريقة البحث

أعتمد الباحث في تناوله الجانب النظري على الكتب والبحوث المنشورة
اما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الملاحظة المقابلات الشخصية جدول البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف ..

المبحث الاول



الرقابة الداخلية

تمهيد

ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية وذلك نتيجة لكبر حجم المنشآت وتعود عملياتها وصعوبة الاتصال الشخصي بين ادارة المنشآت ومالكها .

فأصبح الاعتماد على التقارير والكشوف الاحصائية واتحويه من بيانات محاسبية خير وسيلة يعتمد عليها في رسم الخطط تنفيذها . ومن ثم ظهرت الحاجة الى التأكد من صحة اما نحوية هذه التقارير والكشوفات من بيانات او ارقام

ان اهم واجبات ادارة المنشآت المحافظة على حماية موجوداتها ، لذلك نشأت فكرة تفويض السلطة والاحتصاصات الى مستويات الادارية المختلفة ، يضاف الى ذلك حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنشآت واثارها في الاقتصاد القومي ، وهذه الحاجة لايمكن القيام بها الا في حالة توفر نظام تحكم للرقابة الداخلية

تعريف الرقابة الداخلية

لقد تطور فكرة الرقابة ومقصودها مع تطور المنشآت ونموها ومع تطور الوظيفة الادارية ففي بادء الامر كان يقصد (بالرقابة الداخلية) (مجموع المقاييس والطرق التي تتبناها المنشآت بقصد حماية اصولها من نقدية وغيرها والاختبار دقة التسجل المحاسيب في الدفاتر) (١) (عبد المنعم محمود ، د ، عيسى او طبل ، ١٩٧٢)

حيث كان موضوع الرقابة الداخلية ففي هذه المرحلة متخصراً على الاجراءات والحفاظ ضد الخطأ وتلاعب في القيود المحاسبية او في عرض المنشآت وبالتالي في انشطتها تبعاً تطور في الرقابة الداخلية يشمل مجموعه من الوسائل والاجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الخطاء والغش بالاضافة الى حماية النقدية والموجودات الخرى وفي هذا المرحلة اطلبق المحاسبون على الرقابة الداخلية اضبط الداخلي (Internal Check) ويبدو هذا واضح التعريف الذي اورده المعهد الامريكي للمحاسبين في عام ١٩٣٦ حيث عرف الرقابة الداخلية (مجموعه من الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشآت بقصد حماية النقدية والموجودات الاخرى وكذلك بضمان الدقة المحاسبية للعملية المشتبه في الدفاتر) (٢)

(عبد الرزاق محمد عثمان ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية)

وكان هدف الرقابة الداخلية في ذلك الوقت هو (١) (محمد نصر الهادي ، محمد توفيق محمد ، ١٩٨٥) .

١ - حماية موجودات المنشآت من السرقة والاختلاس أو سوء الاستعمال .

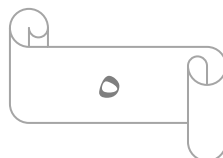
٢ - التأكد من الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر اي التأكد من صح البيانات وخلوها من الخطاء او التلاعب ومن الاهداف الرئيسية للرقابة الداخلية التحقق من الصحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها (٢)

(J – A – Silvose FR.D.Bauer , Auditing scath – westerm,)

وفي عام ١٩٤٩ تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل اللجنة اجراءات الدقيقه المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين على انهاء تشغيل الرقابة الداخلية ، الخطة التنظيمية كل من مايرتبط بها من وسائل او مقاييس البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر و تحقيق الكفاءة الانتاجية والسير بموجب السياسات الادارية الموضوعه (٣)

(H . Wu . Frederick , Accounting Lnfomatiom systeme , mccarw)

وفي عام ١٩٥٣ اصدر معهد محاسبين القانونيين في انكلترا تعريفاص للرقابة الداخلية على انه (نظام يتضمن مجموع عمليات المراقبة المختلفة من مالية وتنظيميه ومحاسبية وصيغتها الادارة ضماناً لحسن سير العمل في المنشات (٤) محمد محمد الجراز ، المرقبة الداخلية ، اسلوب تحقيق النهائية الوقائية وتسمة الكفاءة)



كما عرفت الرقابة الداخلية بأنها (تنظيم الفعاليات في المؤسسة ومواكبتها لتفسيرها ضمن الخطة للوصول الى الهدف المرسومه في تلك الخطة والرقابة بهذا المعنى تعني متابعة الخطط وتحفيز العاملين في المؤسسة على تنفيذ المقرر والوصول الى المطلوبة في الاداء والعمل تحقيق الاهداف منع والانحرافات اتخاذ الاجراءات الازمة حال حدوث المشكلة وليس بعد حدوثها (١) (عزيز حافظ ، بغداد ١٩٧٢)

كذلك عرفت الرقابة الداخلية بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والاجراءات المنسقة التي يستخدمها ادارة المنشآت لحماية اموالها ولضمان دقة سلامة البيانات المحاسبة وزادية درجات الاعتماد عليها ولزيادة كفاءة التشغيلة وضمان الالتزام والسياسات الادراية الموضوعية ومن خلال هذه التعاريف يمكن التوصل الى الرقابة الداخلية هي عبارة عن مجموعه من الاجراءات من الوسائل التي تسبقها ادارة المنشآت في خلالها حماية اموالها وتأكيد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات بما يضمن لارفع الكفاء لانتاجية والالتزام وبالسياسات المرسومة.

ظهور الرقابة الداخلية واهميتها

كانت المنشآت صغيرة ومملوكة من قبل شخص واحد هو القائم بأدائها ورقابتها حيث كانت لديه معلومات التفصيلية لكافة النواحي الفنية نظراً لضالة حجمها .

ونظراً لانتساع نطاق اعمال وواجبات القائمين بأدارة الحداث القتصادية نتيجة توسعها بظهور الاقسام والفروع الامر الذي ادى صعوبة لقيام بجمع الاعمال والوظائف بأنسجم وتفويض السلطات اليهم منحهم بعضها من اختصاصتهم الامر الذي ادى الى ضرورة وجود نظام فاعل للرقابة الداخلية يساعد للادارة في التأكد من سلامة قيام هولاء الشخصا بواجباتهم طبقا للسياسات المرسومة لهم

وان من اهم العوامل التي ساعدت على ظهور الرقابة الداخلية والتساع اهيته هي

١ - كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها : - ان تساع حجم المنشآت وتنوع اعمالها جعل من صعوبه الاعتماد على الاتصال الشخصي في ادارة المنشآت فادى على اعتماد على الرقابة الداخلية المتضمنه للكشوفات التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها .

٢ - اضطرار الادارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات الى بعض الادارات الفرعية للمنشآت :

وهذا واضح تماما في الشركات المساهمة حيث ان انفصال اصحاب رؤوس الاموال عن الادارة الفعلية لهاذا بسبب كثرة عددهم وتباعدهم لذا تفوض السلطات والمسؤوليات الى دائرة المنشآت ، عليها يقوم مجلس الادارة بتخفيف الرقابة على اعمال هذه الادارة المختلفة عن طريق وسائل والمقاييس واجراءات

الرقابة الداخلية التي تؤدي الى اطمئنان مجلس الادارة الى سلامة العمل ومن هنا جاء الاهتمام بالرقابة الداخلية ووضع الوسائل والاجراءات التي تكفل المجلس الادارة اهدافه الرقابية (١) (خالد امين عبدالله ، عمان الاردن ، ١٩٧٧) .

٣ - اشرف الدولة المتزايد على المنشآت التي لها مساس بمصالح ومرافق الدولة العامة وتعدد هيئات الرقابة الحكومية كديوان الرقابة المالية فقد اصبح الزاماً على المنشآت ان تمد هذه الهيئات الرقابة المختلفة الى الوفاء الهيئات من حيث دقة البيانات التي تقدمها لها ازادت عتابها بأنظمة الرقابة الداخلية (٢) (عبد الرزاق محمد عثمان اصول التدقيق والرقابة الداخلية)

٤ - تطور اجراءات التدقيق :- لقد تحولت عملية التدقيق من التدقيق الكامل والتفصيلي الى التدقيق الاختباري الذي يعتمد في تقدير حجمة وكميته اختباره على درجة متانه نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشآت العينة .

اهداف الرقابة الداخلية

ان الرقابة الداخلية اهدافاً واضحة ومحددة ومن هذه الاهداف ما جاء في التعريف الذي اورده المعهد الامريكي للمحاسبين الخاص بالرقابة الداخلية . حيث تشغل هذه الاهداف الاتي .

١ – المحافظة على اصول المنشآت وضمان كفاءة استخدافها

٢ – التأكد من صحة البيانات المحاسبية الازمة لعملية اتخاذ القرارات على كافة المستويات الادارية وفي داخل مركز النشاط المختلفة

٣ – رفع الكفاءة الانتاجية لكافة العمليات المنشآت بما يضمن تحقيق اهداف المنشآت بأقل كلفة ممكنة .

٤ – الالتزام بالسياسيات المرسومه والتي تضمن القواعد والاجراءات التي تصفها الادارة للوصول الى الاهداف المرجوه (١) . (محمود جودي شركس) وهذه الاهداف تلقي الضوء على طبيعة الوسائل والاجراءات التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية بحث تحقق هذه الوسائل والاجراءات الرقابة الوقائية لمنع حدوث الاخطاء والاختلاس وسرعة اكتشاف مثل هذه : الظواهر عند حدوثها بالاضافة الى تجنب نواحي الاسراف في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الكفاءة في استخدامها فيما يلي عجز موجز لهذه الاهداف .

١ - المحافظة على اصول المنشأة وضمان كفاءة استخدامها . طبقاً لرأي لجنة اجراءات التدقيق المنبثقة من المعهد الامريكي للمحاسبة يعني كلمة (حماية) او المحافظة على اصول المنشأة من الخسائر والتي قد تنتج عن الاخطاء المستعرة وغير المعتمدة والامور الاخرى غير المرغوب فيها ويستند هذا الرأي الى التوسع في مفهوم كلمة (حماية) باعتبار ان ادارة المنشأة مسؤولة عن الحماية المادية للموجودات ما يرتبط بها من استخدام (١) (محمد نصر الهادي ، محمد توفيق محمد ، ١٩٨٥) فان ارتكاب الاخطاء عن طريق الاهمال في اثبات قيد محاسبي بالكامل او عن طريق التمريض في السجلات كما هو الحال في حالة تسجيل معروف ايرادي على انه رأسمالي يؤدي الى تضخيم الارباح وزيادة قيمه الموجودات .

٢ - التأكد من صحة البيانات الحاسبية :- ان كلا من ادارة المنشآت والاطراف الخارجية تعتمد على البيانات المحاسبية الى حد كبير وان كانه درجة اعتماد الادارة على هذه البيانات تقتضي ان تكون هذه البيانات تفصيلية طبقاً لمراكز المسؤولية ومثل هذه التفاصيل غير المطلوبة من قبل الاطراف الخارجية ..

٣ - رفع الكفاءة الانتاجية :- ان اهم اهداف المنشأة هو العمل على استخدام مواردها بشكل جيد والتقليل من الاسراف في استخدام هذه الموارد ومن الاساليب الرقابة على الجوده و غيرها من الاساليب .

٤ - الالتزام بالسياسات المرسومة : ان الاهداف المنشاة يتم ترجمتها في تشكل
مجموعه من السياسات المتكاملة والتي تعطي الجوانب المختلفة لنشاط المنشآت
ومن ثم فأن درجة الالتزام بهذه السياسات سوف تنعكس على مدى تحقيق اهداف
المنشاة وعند وضع اي سياسة يرتبط الامر بتحديد الواجبات والمسؤوليات
والاجراءات التي اتباعها عند تنفيذ السياسات .

مقومات نظام الرقابة الداخلية

مقدمة

ان المفهوم الشامل للرقابة الداخلية يعبر عنه بخطة التنظم والاجراءات المنسقة التي تستخدمها ادارة المنشأة لحماية اصولها ولضمان سلامة البيانات المحاسبية وزيادة الكفاءة الانتاجية وضمان الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعية .

فيما يلي اهم هذه المقومات :-

اولا :- الهيكل التنظيمي :-

يعرف الهيكل التنظيمي على انه عبارة عن تنسيق مخطط للانشطة التي يقوم بها عدد من الافراد لانجاز بعض الاهداف العامة الواضحة المحدد وذلك من خلال تقسيم العمل والوظائف بينهم ومن خلال التسلسل الهرمي للصلاحيات والمسؤوليات . (١) (عبد الرزاق محمد عثمان ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية) .

وتعد دراسة الهيكل التنظيمي ووجوده بشكل سليم نقطة البدء لتحقيق الرقابة الادارية والمحاسبة الفعالة على انشطة المنشأة فالهيكل التنظيمي يحدد بوضوح المسؤوليات والواجبات المختلفة بذمة عليها كما كانت الواجبات محددة بذمة والعلاقات بين المستويات المختلفة كما كان من السهل الحصول على نظام جيد للرقابة ..

ثالثاً : نظام محاسبي سليم

يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه (مجموعه من النظريات والاسس العلمية) لطرق والاساليب والاجراءات الفنية التي تتبع لتحقيق العمليات المالية وقياس نتائجها وعرض لأغراض تقييم الاداء وترشيد الادارة فيما تتخذه من قرارات (١) (ابراهيم علي عثمانوي) .

وعليه فإن اجراءات الرقابة الداخلية بصيغة عامة تهدف الى المحافظة على اصول المنشأة وحمايتها من التلاعب والاختلاس واستخدام هذه الاصول بكفاءة وكذلك توفير التقه في البيانات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها بالالتزام بالسياسات الادارية

رابعاً : اجراءات وقائية :

يتضمن نظام الرقابة الداخلية عادة الكثير من الوسائل والاجراءات التي تتخذ لمنع وقوع الخسائر والوقائية منها او الحد من اثارها قدر الامكان وامثلة الاجراءات الوقائية التي تتخذها المنشأة مايلي (٢) (المصدر نفسه)

١ - التأمين على المنشأة ضد الاخطاء المختلفة قتل الحريق و السرقة والجرد وخيانة الامانة.

٢ - الجرد المفاجئ الي الذي يتم دون سابقة اخطارة مثل الجرد المفاجئ للصندوق ، الجرد المفاجئ للمخازن .

٣ - الرقابة المزدوجة وتحقق هذه الرقابة عن طريق اثبات العملية في اكثر من سجل من نفس المنشد او صورة منه .

خامساً : الأفراد .

اثبتت الدراسات السلوكية على اهمية العنصر البشري في تحقيق الرقابة الداخلية للمنشآت . حيث ان الاختبار الصحيح للأفراد الذين يستطيعون انجاز العمل افضل من غيرها ووضعهم في المكان المناسب له الاثر كبير في انجاز الاعمال بصورة حقيقية حيث ان وضع الاجراءات الخاصة بنظام جيد للرقابة الداخلية لا يكون فعالاً مالم يرتبط هذا النظام بكفاءته العاملين عند اختبارهم او عدم وجود ترتيب كان لهم او عدم امانة المسؤولين عن حيازة موجودات المنشأة والتي تكون اكثر عرضه للاختلاس كالنقد او المخزون ومن الامور المهمة هي توفير بيئة العمل المناسبة وتزويد العاملين بأدوات المناسبة التي ساعدهم على القيام بعملهم بكفاءة وباقل الجهود وان الاهتمام بمسائلة تدريب العاملين على كافة المستجدات في طرق العمل له اثر الكبير في سلوكية الافراد بالتالي على انجاز الاعمال التقليل من الاخطاء غير المعتمدة وبما للعنصر البشري من دورهم في اداء الاعمال المحاسبية وكذلك في تطبيق الرقابة الداخلية فلا بد من الاشارة الى دور الحوافز والعقوبات التي تعرف بانها عبارة عن قواعد توضع واجراءات تتبع الاثارة حماس العاملين لعمل وتدفعهم الى زيادة انتاجهم كما ونوعاً باقل تكلفة وفي حدود البرامج الزمنية المقررة وذلك في حدود قدراتهم وامكانياتهم . ومنها الحوافز المادية والادبية ..

الاقسام الرئيسية في المصرف الزراعي من فرع / الهاشمية .

١ – الادارة : وتتكون من مدير المصرف ووكيلة حيث يتولى الاشراف على كافة الانشطة التي يقوم بها المصرف .

٢ – شعبة التخطيط : وتتكون من لجنة مكونة من مدير شعبة التخطيط واعضاء عدد (٣) ومن مهامها وضع الخطط والالية لعمل المصرف بهدف تحقيق اعلى ربحية .

٣ – قسم المحاسبية : ويتكون من كادر متخصص مكون من مدير الحسابات وكادر محاسب يقوم بأجراء المطابقات اليومية للانشطة التي يقوم بها المصرف ومعالجة كافة الاخطاء ان وجدت حيث يغير قسم المحاسبة من اهم الاقسام الذي يعتمد عليها المصرف في كافة الاعمال التي يقوم بها وكشف ومعالجة الاخطاء .

٤ – القسم المالي : وهو القسم المسؤول عن تمويل المصرف مالياً والذي يموله من خلال الادارة العامة في وزارة المالية وكذلك من خلال الانشطة التي يقوم بها المصرف .

٥ – شعبة الصندوق : تتولى القيام بكافة العمليات اليومية من عملية سحب وابداع وغيرها من المعاملات النقدية ويكون امين الصندوق مسؤولاً عنها .

٦ – غرفة الخزينة : حيث سيتم خزن المبالغ التمويل المستلمة من الادارة العامة (وزارة المالية) كذلك الفائض من الانشطة اليومية لبقية الصندوق ويوجد لغرفة الخزينة مفاتيح لدى المدير ولدى مسؤولة غرفة الخزينة .

٧ - قسم الموارد البشرية : والذي يهتم بالموظفين من حيث التعيينات والاجازات والامور الاخرى المتعلقة بالموظفين ..

٨ - القسم القانوني : حيث يختص بمصادقة كافة العقود والاتفاقيات مع الجهات ذات العلاقة لغرض تسهيل اعمال المصرف وبقية الانشطة المتعلقة بالجوانب القانونية .

٩ - قسم المحاسبة : تتولى عملية بتوبي البيانات لكافة الانشطة بعد التأكد من صحتها وخلوها من الاخطاء وارسالة نسخ منها الى الجهات المعنية خارج الدائرة لأغراض المتابعة .

١٠ - مخزن الاضابير (الارشيف) : حيث يتم خزن كافة الاوليات المتعلقة بالعاملات التي يتم انجازها من خلال شعب المصرف الانشطة التي يقوم بها المصرف الزراعي .

١ - الحسابات الجاري

٢ - حسابات التوفير .

٣ - السفاتج .

٤ - المحاسبة

٥ - القروض .

٦ - الحوالات الداخلية والخارجية .

٧ - الصندوق .

١ - شعبة الحسابات الجارية

حيث تعد شعبة الحسابات الجارية من لهم اكبر الشعب في المصرف حيث تتولى العديد من المهام اليومية المتمثلة بفتح حسابات جارية للعملاء ، كذلك قبوله الابداعات النقدية او المحولة عن طريق الشبكات المسحوبة العملاء المقبولة او قبوله طلبات السحب او التمويل من حسابات العملاء وغيرها من العمليات يتطلب من هذه الشعبة عمل المطابقات اليومية لها ان عملية الرقابة على حركة هذه الحسابات وضبط اجراءات نعدد من المهام ..

الاساسية للادارة المصرفية فمن خلال هذه الحسابات يتم العديد من عمليات التلاعب والاختلاس وارتكاب الاخطاء والتي قد يؤدي الى الاضرار بأمواله البنك او بسمعه التجارية وفقدان ثقته العملاء ان عملية الرقابة على الحسابات الجارية تتطلب عمل المطابقات اليومية لتلك الشعب والتي غير مجموعها مسندته دفعته صحيح ودقيقته لاتتم بأرتكاب الاخطاء مسنديه ودفترية صحيحة ودقيقة فهناك المحاسبية فيها مع واقع المستندات المعدة اسواء المدينة والدائنة لقرس اجراء الجارية في سجل اليومية من واقع خلاصه الجداول وفق التسلسل الارقام في الدليل المحاسبي وبعد التكد من صحة العمليات السجل اليومي عن طريق عمليات المكابفة تم التوحيد الى سجل الاستاذ العام بالاعتماد على مجاميع الحركات اليومية

لكل حساب على حده يتم يظهر الرصيد اليومي لكل حساب بعد اجراء عمليات الاضافة والطرح بحسب نوعية الحركة وطبيعة الرصيد لليوم السابق وتتم مطابقة الاستاذ العام عن طريق جمع الارصد المدنية والدائنه ان الجدول المحاسبي يتضمن اسم ورقم معين يختص بشكل متسلسل ويتضمن خلاله الحركة اليومية لتلك الشعبة ليتم اساسها الى شعبة الحسابات العامة في المصرف لغرض الدقيق والمطابقة

٢ - شعبة حسابات التوفير .

بعد ان يقوم الزبون بتعبته قيمة الابداع الخاصة بحساب التوفير يقوم امين الصندوق بفيض المبلغ وتسليم اصل قيمة الابداع بعد ختمها للعميل ، ثم بعد كشف النقدية الخاص ويرسل الى شعبة الودائع النقدية وحساب التوفير لغرض اصدار دفاتر خاصه بحساب التوفير حيث تقوم هذه الشعبة (حساب التوفير بتسجيل الودائع وحسابات التوفير في الجداوله المحاسبي الخاص مع اعداد خلاصه بالمجاميع حيث يجب ان تطابق مجاميع المقبوضات والمدفوعات لدى امين الصندوق او لدى الحسابات المختصة بالسحب والايدياع وترسل تلك الخلاصة الى قسم الحسابات العامه في المصرف لغرض تسجيلها في اليومية وترحيلها الى الاستاذ العام على ان يتم لاحقاً اجراء المطابقة بين الارصده الظاهره في حسابات التوفير ومن ثم ارسالها الى شعبة المحاسب بعد التأكد من صحتها .

٣ - السفاتج :

وهي من الانشطة التي يقوم بها المصرف حيث يتم استلام مبلغ السفتجية مع مبلغ العمولة حيث يتم تحرير صك من قبل مسؤولية السفتجية بعد استلام المبلغ نقداً حيث تم عملية تحرير الصك من خلال لجنة مؤلفة من ثلاث اشخاص حيث يتم تعكير المبلغ القائم الاحمر يرسل الى امين الصندوق يحزر الصك معنون الى الجهة المستفيدة .

٤ - الرواتب

حيث يقوم المحاسب المختص وفي نهاية كل شهر بأعداد جداوله خاصة برواتب الموظفين مكونه من جانب الاستحقاقات وجانب الاستقطاع حيث يتم المقارنة بينهما ويمثل الفرق بين المستحقات والاستقطاع او يودع في حسابه الجاري او التوفير .

حيث يتضمن جانب الاستحقاقات كل من الراتب الاسمي والمرفعات من مخصصات ومهنة وبقية المخصصات اما الجانب الاستقطاعات التقاعد واستقطاعات السلف وغيرها من بقية الاستقطاعات حيث يتم تنظيم الرواتب تبعاً للتعليقات الصادرة من وزارة المالية .

٥ - القروض

حيث تقيم القرض الدين يقدمها المصرف الزراعي الى قسمين هما القرض الزراعي والقرض التجاري حيث يتم ترويج معاملة الحصول على القرض من خلال شعبة زراعة الهاشمية ويتم اجراء كشف موقعي على المشروع واستحصاله كافة الموافقات القانونية من الجهات ذات العلاقة بعدم المعارضة على المشروع ثم يتم صرف المبلغ (مبلغ القرض) حصراً الى صاحب العلاقة بكفالة او ضمان عقار او كفالة موظفين او كمبيالة ، ان القروض الزراعي لا تختلف في اجراءتها عن القرض التجاري تمتع مقابل فائدة مقدارها ١٢ ٠٠ %

اما القرض الزراعية فأنها تقدم بدون فائدة حيث يتم تسديدها على شكل اقساط سنوية اما في حالة تأخير التسديد يحمل المقرض فوائد ٠٠ ٥ %

الحولات الداخلية والخارجية :

أ - الحولات الداخلية

تقسم الى حولات داخلية مبيعة وحولات داخلية مشتراة حيث يقوم المصرف بتحويل مبالغ الى جهات معنية داخل العراق وذلك مقاب عمولة زناً اجور بريد واية مصاريف اخرى حيث يستخدم نموذج خاص يدرج فيه التاريخ ورقم الاحواله واسم طالب الحوالة واسم المحولة الية وتعد خلاصة الجداوله المحاسبية المدنية او الدائن والتي تكون معززة بالوثائق والمستندة المرتبطة بالحولات الداخلية المبيعة وارسالها الى الفروع بعد استيفاء العمولة والمصاريف والتي تعبر ايراداً المصرف.

ان النموذج اعلاه يعتبر بمثابة سجل ارقاماً متسلسلة للحولات لغرض المراقبة للاستسلام والدفع والتي تسجل في اليومية العامة ثم ترحل الى استاذ العام .

اما بخصوص الحولات الداخلية المسحوبة والتي تشمل الحولات المسحوبة من قبل الدوائر الحكومية الى الخزائن ومسحوبات العملاء على حساباتهم في التوفير عندما يتقدمون السحب من فروع اخرى فيوجد لها نموذج يتضمن التسلسل ورقم الصك وتاريخ الصك الساحب كما يتضمن النموذج تأثير الشعبة وموقف مدير الشعبة وموافقة المدير على الاتياع ..

ب - اما بخصوص الحولات الخارجية فان المصرف لا يتعامل بها

٧ - شعبة امانة الصندوق

ويتعلق انشطة امانة الصندوق بالانشطة اليومية التي يقوم بها المصرف والمتعلقة بكافة العمليات النقدية من عمليات ايداع وسحب للمبالغ حيث بها المصرف امين الصندوق بتسديد النقص فوراً او اتخاذ اجراءات وابلغ الادارة العامة بالنقص حيث يقسم سجل الصندوق الى جهة المطبوعات وجهة المدغوعات ويتم التوصل الى الرصيد الفعلي من خلال المعادلة التالية

الرصيد الانتاجي + المقبوضات - المدفوعات اول المدة = الرصيد الفعلي اخر المدة .

حيث يتم ارساله تلك التفاصيل الظاهرة في يومية الصندوق الى شعبة الحسابات الخاصة بالمصرف لأغراض المتطابقة وترحيلها الى سل الاستاذ العام .

ومن خلاله متابعة لكل الانشطة نلاحظ المصرف يطبق عدة انواع من الرقابة الداخلية يتم تطبيقها من خلاله النماذج المحاسبية المستخدمة في كل الانشطة والتي تساعد على امكانية اجراء المقارنات للعملية الواحدة واكتشاف الاخطاء بسهولة ،

ومن ناحية اخرى فان كل نشاط من الانشطة التي يقوم بها المصرف يتم تأديتها من قبل عدة موظفين حيث لا يكلف موظف واحد بأنجاز عملية بالكامل مما يؤدي الى قيام موظف بأكتشاف خطأ موظف اخر وهذا يسمى بالرقابة الذاتية هذا على مستوى الشعبة اما على مستوى أنشطة المصرف فان كل الشعب يتم تدقيق ومطابقة حساباتها من قبل شعبة الحسابات الرئيسية في المصرف والتي تمثل العمود الفقري من حيث خلالها يتم الجزم معالجتها محاسيباً من قبل مسؤوله شعبة الحسابات والذي يقوم بدوره بعد التأكد من صحة الأنشطة بأرسالها الى الحاسبة لغرض التوقيف .

اما نسيان الرقابة الخارجية فهناك عدة جهات تتولى القيام بعملية الرقابة على أنشطة المصرف ومنها .

١ - شعبة الرقابة الداخلية التابعة للوزارة .

٢ - ديوان الرقابة المالية .

٣ - مكتب المفتش العام .

٤ - هيئة النزاهة .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

- ١ - ابراهيم علي عثماوي ، اساسيات المرجعة والمراقبة الداخلية ج ١ / مطبعة دار العالم العربي ، ١٩٧١ .
- ٢ - عبد الرزاق محمد عثمان ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية .
- ٣ - عبد المنعم محمود ، د. عيسى ابو الطبل المرجعه اصولها العلمية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
- ٤ - عزيز الحافظ ، المحاسب الاداري ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٢ .
- ٥ - محمد نصر الهادي ، محمد توفيق ، اصول المراجعة القاهرة ، دار الصفي للطباعة ، ١٩٨٥ .
- ٦ - محمد وجدي شركس ، المراجعة ، المفاهيم والاجراءات في النظام المحاسبه الالكترونى ، دار ذات السلاسل ١٩٧٨ .
- ٧ - محمد محمد الجزار ، المراقبة الداخلية تحقيق الرقابة الوقائية ، اسلوب ،
- ٨ - خالد امين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية المطبعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ١٩٧٧ .

ثانياً : المصادر الاجنبية

- 1 . j . A . Silrose R . D . Bauer , Anditing Scuth western , publishing co. N . Y . 1265
- 2 - H . Wu . frederick , Accounting Lnfomalion system , mccarw , Hill co , ISIEd. Tokyo . 1998 .